مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه، واستنّ بسنّته إلى يوم الدين.

أمّا بعد: فتعدّ قضية الفهم والإفهام من المحاور التي يعترك حولها مفسرورا النصوص وشارحوها، وليس ثمة من شك أن لطبيعة النصوص، ومقصدية المؤلف، وعرف المتلقي وفهمه، الأثرَ البالغ في تقريب الفهوم بالتناول البسيط، أو مناكفتها للمعقول عند الشطط في أحد الأمور الثلاثة التي يقوم عليها التفسير والحمل.

ولعل الجانب الأكبر الذي أولاه الدارسون بمختلف مشاربهم وانتماءاتهم، وتوجهت إليه الدراسات الحديثة والمعاصرة؛ هو جانب تفسير النصوص الدينية، إذ له من المكانة، والهالة القدسية ما هو كامن في نفوس أصحاب الديانات كلها، وأهل الإسلام على وجه الخصوص.

والذي يُؤمِن به الباحث ومن هم على شاكلته؛ أنّ الله اختصّ نبيّه محمّدا ﷺ بمهمّة تبيين كلامه عز وجل، فقال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، فكل ما صدر منه ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، فهو بيان لمجمل القرآن.

ولما كان هذا البيان بلسان عربيّ مبين؛ لم يحتج المجتمع الإسلاميّ في عصوره الأولى إلى وضع قواعد، ومنهجية محدّدة؛ ليتّسق على أساسها الفهم، إذ الكل على السليقة، والنبي ﷺ بين أظهرهم، وقد شاهدوا أسباب نزول القرآن، ورأوا أسباب ورود حديثه، فمشكلة الدّلالة لم تأخذ أبعادا بعدُ أخرى، ثم تلا الصحابةَ التابعون؛ والذين كان شأنهم شأنَ من سبقهم تجاه الأدلّة ثبوتا ودلالة، لأنّ الحوادث محصورة، ولم تختلط الألسنة، ولم يتغيّر الواقع، حتى جاء عصر أتباع التابعين؛ فاشتدّت حاجتهم إلى البحث في الجهتين معا، أمّا جهة الورود؛ فلأنّهم لم يدركوا المعصوم ﷺ، ولم يدركوا الصّحابة المعدّلين بتعديل الله تعالى، وإنما أدركوا التابعين فيهم العدول وغيرهم، فاحتاجوا إلى البحث في عدالة الناس وتواريخ ميلادهم، ووفياتهم، ودخولهم الأمصار، وثبوت اللُّقِيّ، أو إمكانه، فكان ذلك بحثا جديدا أثرى العلم وأفاده، كذلك احتاجوا إلى البحث في جهة الدّلالة، لأنّ دلالات النّصوص لا يُقصد بها أنّ هذا النّص جاء في هذه الواقعة؛ فهو خاص بها، بل إذا ورد العام على سبب خاص فلا يقتضي خصوص

الحكم به؛ بل الحكم عام، لأنه بإمكان وروده من غير سبب أصلا، ككثير من الأحكام التي شرعها الله من غير سبب.

ولمّا كانت حاجتهم إلى البحث في جهة الدّلالة ماسّةً، نشأت عن ذلك المذاهب الفقهيّة؛ وهي في الحقيقة طرق للتّعامل مع النصوص، جاءت من أجل معرفة سبل استثمار تلك النصوص المحصورة، لتغطية الحوادث غير المحصورة.

" ومن يطّلع على القرآن والسنّة يجد أنّ للسنّة الأثرَ الأكبرَ في اتّساع دائرة التشريع الإسلامي وعظمته وخلوده، مما لا ينكره كلّ عالم بالفقه ومذاهبه.. ممّا حَمَل، وحدا بالكثيرين من أعداء الإسلام في الماضي والحاضر على مهاجمة السنّة، والتّشكيك في حجّيتها، وصدق جامعيها ورواتها؛ من أعلام الصحابة والتابعين، فمن بعدهم.. " [1].

ويزداد الأسفُ حدّة، حينما نجد نفرا من أبناء جلدتنا؛ من أبناء هذه الأمّة؛ يتناولون القرآن الكريم، والسنّة النبويّة المشرفة؛ بقراءة عرفت بـ (الحداثية)، أو القراءة الجديدة للنص الديني، وهي قراءة تأويلية تستمدّ آلياتها من خارج نطاق التداول الإسلامي، بل تأتي وفقا للتجربة الغربية في فهم النصوص، واللاهوتية منها على الخصوص، فلا تريد أن تحصّل اعتقادا من النّص، بقدر ما تريد أن تمارس نقدا عليه..

وجوهر ما يؤسّس لهذه المرجعية عند هؤلاء؛ أن تبنى على التحرّر من سلطة النص الذي تكونت في ظلّه ثوابت العقل الإسلامي ومحدداته، ونزع القداسة عنه.. ومن ثم؛ أفرزت هذه المذاهب (الحداثة وما بعد الحداثة) تسوية في الاستشهاد بين السنّة وسائر الخطابات الأخرى، وإخضاعها لسنن القراءة ومناهج الألسنيّات الحديثة، واعتبار السنّة برمتها نصا تراثيا شأنها في ذلك شأن بقية النصوص.

ولعلّ أخطر ما في هذه القراءات؛ هو تلك الفوضى التأويلية، وأشكلت العلاقة بين النص ولغته، حيث صار النّص النّبوي خطابا لغويا، يخضع لآليات التفكيك، والقراءة التي طبّقت على مختلف النّصوص، بما يعرف اليوم في العلوم الإنسانية والألسنية بـ (الهرمينوطيقا)، أو نظريّة تفسير النصوص.

فظهرت شاكلة جديدة تلغي قصد المؤلف أو النص" [2]، ولا تجعل له مكانا، بلْهَ الحدود الزمانية والمكانية، ومعرفة حال المخاطَب، والبيئة التي قيل فيه ذلك النص.

---

(1) السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، ص2 بتصرف.

(2) القراءة الحداثية للسنة النبوية، د/ محمد عبد الفتاح الخطيب، بحث قدم للندوة الدولية العلمية الرابعة بكلية الدراسات الإسلامية والعربية دبي، بعنوان: السنة النبوية بين ضوابط الفهم السديد ومتطلبات التجديد، ص 197-200. بتصرف.

إنّ مسألة الفهم؛ فهمِ النّص النّبوي في عصرنا الحاضر، تعدّ إشكالية كبرى، عقدت من أجلها النّدوات، وأثيرت حولها الملتقيات، وكتبت في شأنها البحوث والمقالات، اعترافا بمركزيتها؛ على مستوى تناول النصوص عموما، والحديثيّة على وجه الخصوص، والمتأمّل في حال الناس تجاه فهم نصوص الحديث النّبوي يجدهم طرفين:

1-طرفَ إفراط وغلو في الأخذ بالظّاهر، دون الالتفات إلى معهود العرب في نطقها، وأسباب الورود، ومراعاة المعاني، وعادة المتكلم في ذلك، ويمكن أن نسمّي هؤلاء بالظّاهرية الجدد.

2- وطرفَ تفريط وتضييع للمعنى، في زحمة ركام من العبثية المطلقة بالألفاظ، والشّطح على أعتاب المعاني كيفما اتّفق، وهؤلاء أشرّ من طوائف أهل الاعتزال والتأويل، ذلك أنّ غمرة تأويل النصوص؛ لا يشك عاقل أنّ بينها وبينه النّص علاقةً ذات بال، تقوى الصّلة وتضعف بحسب قوة المؤوِّل وضعفه، أمّا شأن أهل الحداثَة والعقلنة اليوم؛ فإنّ ما يأتون به من تفسيرات للنّصوص، حقيق بأن يطلق عليه: مذهب التقويل، فهم ابتداء يسعون جاهدين إلى تقويل نصوص الوحي، بما ينشئ لنا أحكاما لا علاقة مصاهرة، ولا حتى رضاعة بينها وبين ما يجتهدون للاستنباط منه، وهذا الطّرف في هذا الزمن أشدّ فتكا، وأعظم إفكا في الجناية على الأحكام الشرعية.

ومن هنا؛ جاءت أهمّية التقعيد لفهم السنّة النّبوية بقواعد محكمة، وضوابط متقنة، وأهمّ تلك القواعد: أن يفهم النّص ضمن إطار تكامليّ؛ يسمّى بالسّياق، بما يحويه من سباق ولحاق، وبما ينشأ عنه من استجماع لكلّ ما يتصل بالنّص الحديثيّ، إن بالقوّة أو بالفعل؛ من ظروف، وملابسات، وعادات، وأعراف، ولعلّ النّظر في هذه الآلية -آليّة السّياق- يستوجب منّا استدعاء جانبين اثنين:

الأول: جانب السياق المقالي، وذلك بعد استجماع روايات الحديث الواحد، والنّظر في ألفاظه ومدلولاتها، ومعرفة الوجه الرّاجح منها عند تعارضها، وسواء أكان السياق يختص بحديث واحد؛ وهو السياق الخاص، أم كان سياقا عاما؛ تجمع فيه الروايات المتعدّدة؛ ذات الموضوع الواحد.

الثاني: وأمّا الجانب الثاني؛ فهو السياق المقامي (الحالي)، وذلك بالنّظر في الملابسات التي تكتنف النّص، من إعمال البعدين الزماني والمكاني، وكشف مثير الخطاب، ومعرفة حال المخاطب..إذ كيف يُتصوّر فهم نصّ دون معرفة سياقه، ودلالاته اللفظية والحاليّة، أو دون جمع رواياته، وأطرافه، ووجوهه، أو دون معرفة سببه، ومثير التكلم به أيام وقوعه.

" ولا شك أنّ المنهج السّياقي ببعديه؛ البعدِ اللّغوي الداخلي، والبعد المقاميّ الخارجيّ، يقدّم بين يدي فهم السنّة النّبوية نسقا من العناصر؛ التي تقوّي طريق فهمه، وتفسيره، والاستنباط منه، لأنّ العلم بخلفيات النّصوص، وبالأسباب التي تكمن وراء نزولها أو ورودها؛ يورث العلم بالمسببات، وينفي الاحتمالات والظنون غير المرادة، ويقطع الطرق عن المقاصد المغرضة؛ التي لم يردها الشارع الحكيم ولم يرُمها ، ويصحح ما اعوجّ من أساليب التطبيق، كاقتطاع النّص من سياقه، والاستدلال به معزولا عن محيطه الذي نزل فيه "[1].

ولذا رأيت أن يكون مشروع رسالتي حول التأسيس لقاعدة من القواعد المهمّة في فهم السنّة النّبوية، وبعد أن نظرت واستشرت، وقع اختياري على دراسة جانب مهمّ من هذا الذي ذكرت، وقد كان عنوان الرسالة المقترح كالتالي:

السياق وأثره في فهم الحديث النّبوي[2]

دراسة تأصيلية تطبيقية

إشكالية البحث:

ومن ثم كان مثار البحث إنما هو محاولة تكوين أساس قوي ومتين؛ يصلح به فهم نصوص الوحي النبوي، ورد جميع ما يريده دعاة القطيعة بين النص ولغته، والنص ومقاصد المتكلم به إلى غير ذلك من الملابسات التي تكتنف النص وتحيط به.

فيا ترى ما أهميّة السياق في صيانة النّص النّبوي من الانحراف في تأويله، وتحميله ما لا يحتمل؟

وهل إعماله كفيل بنا نحن أهل الاختصاص للمضي في صيرورة دائمة؛ نحفظ بها النصوص من شر النقيضين ؟

وما مدى اهتمام المحدثين والأئمة به، وما هي مظاهر ذلك ؟ وما عواقب إهمال السياق أثناء فهم النص والاستنباط منه؟

وهلْ نظرية التأويل لدى الأئمة والمحدّثين اكتمل بناؤها بكل شروطها وموانعها، فلم يعد هناك

---

(1) أثر السياق في فهم النص القرآني، د/ عبد الرحمن بودرع ص 72-73 .

(2) والذي أودّ أن أشير إليه في هذا السياق، أنّي وبعد تسجيلي في الدكتوراه بهذا العنوان، سنة 2012م، عثرت بعد أن مرّ على بحثي أكثر من سنتين- أي بعد إنجاز أكثره- على رسالة في نفس الموضوع، وبنفس العنوان، وسوف أتناول الكلام عليها في مبحث الدراسات السابقة بحول الله.

من خلل في هذه النّظريّة، أم أنّ استدراك المعاصرين فيما يتّصل بقراءة النص الشرعي؛ يجعلنا نعيد النّظر في تلك المنظومة وتكاملها؟

وهل يا ترى توجد نماذج تطبيقية لنصوص من السنّة اختلف معناها باختلاف سياقها؟

كل هذا وغيره ممّا بحثته في هذه المذكرة، وحاولت أن أجيب عنه في هذه الرّسالة.

سبب اختيار الموضوع وأهمّيته:

ولا يخفى على أحد أنّ الدراسات مهما كانت؛ فإن أهمّيتها إنّما تتوقف على ما تقدّمه من نفع للناس في حياتهم الدينية والدنيوية، والبحث الذي يكون بمعزل عن ذلك؛ فإنّما هو هدر للأوقات، وتضييع للطاقات، ولذلك؛ فإني اخترت هذا الموضوع للأسباب التالية:

1-ما ألمح إليه دكتورنا الفاضل: حُميد قوفي، حينما كنّا نتلقّى مواد السّنة المنهجية النظرية للدراسات العليا، والتي كان من ضمن موادها المقرّرة، ضوابط فهم السنّة النّبويّة، فقد تطرق فضيلته إلى مسألة السياق -باعتباره ضابطا مهمّا من ضوابط الفهم- مشيرا إلى أهمّيتها القصوى، وجدارتها المثلى بالبحث، فوقع ذلك في نفسي موقعه، فكانت هذه الرسالة.

2- ما تبنّاه قسم الكتاب والسنّة؛ عندما فتح شعبة تخصّ الدراسات المعاصرة، المتعلّقة بالسنّة النّبوية، فكان ذلك دافعا لي للكتابة في هذا الموضوع.

3-بيان وإبراز جهود الأئمّة في تأصيل فهم السنّة من خلال تعاملهم مع هذه المصطلحات.

4-إنّ الدراسات المتعلقة بالسنّة النّبويّة في هذا العصر؛ اتّسمت بكثير من المميزات، منها المقبول، ومنها المردود، فكان لزاما على أهل الاختصاص أن يقفوا سدّا منيعا تجاه تلك الكتابات بالبيان، ودفع الشبهة، ودحض الحجّة بالحجّة.

5- أنّ بعضا من الأصوات النّشاز التي تظهر هنا وهناك، الدّاعية إلى رفع القداسة عن النّص الشرعي في الممارسة والتطبيق، وهو سبيل الاجتهاد المعاصر كما يزعمون! تحتاج صولتها إلى جولة جادّة من أهل الحديث والاختصاص، لترفع علَم أهل الحقّ والاجتهاد، وتقطع دابر هؤلاء إلى غير رجعة.

6- ظهور دراسات معاصرة تتعلّق بالسنّة النّبويّة، بعيدة كلّ البعد عن قوانين التأويل المعهودة والمعروفة، ومن ثمّ أصبحت السنّة كلأ مباحا، وحمى مستباحا؛ يخوض فيه كل من ادّعى أنه يفهم الخطاب العربي الذي جاءت به، وإن كان في علوم الشريعة أعيى من الجهل! حتى قال من شاء في سنّة رسول الله ﷺ ما شاء! وكأنّ السنّة وفهمها خلو من القواعد اللغوية، والمحددات السياقية المنضبطة.

7- توضيح الانحراف الذي طرأ على ذلك؛ مما كان له الأثر البالغ في انعدام الفهم المتكامل.

8- الإشارة إلى عمق فهم أولئك الأئمّة، واستجماعهم شروط الفهم الصحيح، وأنّ قراءة النّص في الفكر الإسلامي؛ تخضع لمنهج مشدود بثوابت، مرتبطة باللّسان ومقتضياته في فهم الخطاب من جهة، ومحتكمة إلى الشرع وحدوده من جهة ثانية.

9- ومن هنا اتّضحت أهمّية هذا البحث؛ التي ستساهم- بإذن الله تعالى- في وضع المقاييس العلمية الثابتة لتناول نصوص السنّة، في عصر العلم بلا إفراط ولا تفريط، ولا غلو أو جفاء.

أهداف البحث:

لذا جاءت هذه الكتابة لتحقّق عدة أمور، من أهمها:

1-الإشارة إلى جهود الأئمة السابقين في تفسير نصوص الوحي، ومدى اهتمام المحدثين بتفعيل مادّة السياق من خلال الشرح والبحث.

2- السّعي -من خلال هذا البحث- في صياغة ضوابط سليمة لفهم نصوص السنّة النبويّة، سواء منها ما يتعلّق بالجانب الدّاخلي، أو ما كان محتفًّا بالنّص؛ وهو الجانب الخارجي.

3- تسليط الضّوء على أهمّية مراعاة الجانب اللّغوي عند دراسة النّصوص وتدبّرها، وهو الأمر الذي يهمله كثير من الباحثين في حقْل السنّة.

4- محاولة الردّ على أصحاب القراءات الحداثيّة، كالبنيويّة، والتفكيكيّة، وغيرها، ممن استباحوا حرمة النصوص، وأوغلوا في تنحية ملابسات النّص جانبا، ممّا كان له الأثر السيئ في نبذ كثير من الأحكام، والاجتراء على ثوابت الأمّة.

5- إظهار مزية التشريع الفقهي، من خلال بيان طريق الأئمة الأعلام، ومناهجهم في تفسير النصوص، وأنّها قائمة على قواعد العربية، ومفهومات الشريعة في مقاصدها وأعرافها، فأوضحوا معالم الطريق، وسلكوا بالاستنباط أقوم سبيل.

6- بيان أهمّية جانب اللغة، إذ هي لسان التشريع، وذلك لأنّه لا شبهة في أنّ اللغة العربية هي الأصل، وعليها وحدها يكون المدار.

7- التأصيل لموضوع مهمّ من موضوعات ضوابط فهم السنّة النّبويّة، وتقييد حدود الاستعمال اللغوي في التعامل مع الحديث النبوي.

8-إبراز خطورة عدم إعمال السياق وإهماله، في تحريف المعاني، وإبطال الشرائع.

حدود البحث:

تهتم هذه الدراسة بأهم ضابط من ضوابط فهم الحديث النبوي؛ ألا وهو السياق، بما يشتمل عليه من أقسام وأنواع، أراد الباحث أن يثبت أن هذه الآلية بعنصريها الرئيسيين؛ وهما السياق اللغوي(المقالي)، والسياق المقامي، لها الأثر البالغ والواضح في الشرح الحديثي عموما، سواء تعلق ذلك بالترجيح بين الدلالات، أو من حيث مراعاة مقصد المتكلم، وتوجيه الكلام من خلاله، أو علاقة المتكلم بالمخاطبين، وغير ذلك من الأمور التي تندرج ضمن حدود آلية السياق.

وعليه؛ فإن البحث يشمل الجانب المتعلق بدلالة السياق، وأهميتها، وعناصرها، وأثر ذلك في كشف المعنى في الأحاديث، وفهم دلالاتها دون إفراط أو تفريط، مع بيان اعتناء الأئمة بهذه الدلالة واهتمامهم بها.

الدراسات السابقة:

وإنني- في حدود علمي-لم أجد من أفرد هذا الموضوع بتأليف أكاديمي خاص، غير ما هو منشور في بعض المجلات والندوات، وكثيرة هي الدراسات المتعلقة بالسياق القرآني في مختلف مجالاته، وبالجملة؛ فإن هذا الموضوع لم يلق العناية التي تليق به خصوصا إذا علمنا أن عصرنا عصر ردة عن كل موروث، وتلقّي ما للغرب بغثّه وسمينه، ويمكن أن أقسم هذه الدراسات إلى قسمين:

الأول: قسم يتصل بموضوعي اتصالا مباشرا، وهو على نوعين:

النوع الأول: عبارة عن مجاميع بحثية؛ كتبت للمشاركة في ملتقيات أو ندوات علمية، والسمة الغالبة عليها؛ هي الاختصار والإيجاز، وإن كانت تفيد الباحث في بعض القضايا التي تثيرها من حين إلى آخر، ومن العناوين المهمة:

أ-أثر السياق وجمع الروايات وأسباب الورود في فهم الحديث (دراسة تطبيقية)، د. عبد الله الفوزان.

ب-أثر السياق في فهم النص (متولي البراجيلي)، مجلة التوحيد، دراسات شرعية.

ت-أسباب الورود تحليل وتأسيس، د. محمد رأفت سعيد (سلسلة كتب الأمة).

ث-المنهج السياقي ودوره في فهم النص، وتحديد دلالات الألفاظ، د. أبو محمد صحراوي.

ج- دلالة السياق وأثرها في فهم الحديث النبوي من خلال تطبيقات الأئمة، د. عبد المحسن التخيفي، وهو بحث ضمن أعمال ندوة السنة النبوية بين ضوابط الفهم السديد ومتطلبات التجديد[1]، وقد تناول فيه الباحث بشكل مختصر تعريف السياق، وبعضا من أهميته، مع ذكر أنواعه، مذيلا بحثه بذكر بعض الضوابط المهمة التي تجب مراعاتها عند الأخذ بالسياق.

د- منهج السياق في فهم النص، د. عبد الرحمن بودرع (سلسة كتاب الأمة/ 1423هـ).

ذ-أهمّية اعتبار السّياق في المجالات التشريعية وصلته بسلامة العمل بالأحكام[2]، وهو مجلد ضخم؛ يتكون من 700 صحيفة، يضمُّ بين دفّتيه خمسة محاور، الأول: مدخل إلى الإشكالية العامة للندوة، والثاني في بيان السياق عند علماء المسلمين، والثالث: السياق في الدّراسات القرآنية والحديثية، والرابع: السياق في المجال الأصولي، والخامس: اعتبار السياق في حاضر المسلمين.

والمحاور التي لها علاقة وطيدة ببحثي؛ اثنان: الأول؛ والذي هو عبارة عن مدخل إلى إشكالية النّدوة؛ فقد تناول فيه الباحثون أربعة عناوين: الأول بعنوان: السياق: المفهوم-المنهج-النظرية، للدكتور طه جابر العلواني، والثاني: بعنوان: مراعاة السياق وأثره في فهم السنّة النبوية، للدّكتور فاروق حمادة، والثالث: بعنوان: دور السّياق في فهم نص الحكم الشرعي، والرابع: بعنوان: حضور اعتبار السياق في الكتاب والسنة وعمل السلف والخلف، وقد استفدت من الثاني أيما استفادة، خصوصا ما يتعلق بمظاهر اهتمام الأئمة بالسياق.

والمحور الثاني-والذي كان بعنوان السياق في الدراسات القرآنية والحديثية-؛ فقد تناول فيه الباحثون ثمانية بحوث، فأما الأول؛ فكان بعنوان: السياق بين علماء الشريعة والمدارس اللغوية الحديثة، للدكتور إبراهيم أصبان، والثاني بعنوان: السياق في الاصطلاح التفسيري: مفهومه ودوره الترجيحي، للدكتور محمد إقبال عروي، والثالث؛ بعنوان: دلالة السياق بين مفهومي التفسير والترجيح، للدكتور محمد الخمليشي، والرابع؛ بعنوان: أهمية اعتبار أسباب النزول في الخطاب الشرعي من حيث الفهم

(1) أقيمت هذه الندوة بدبي، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، بتاريخ 2009/4/20م.

(2) وهي مجموعة أعمال وبحوث، تمخضت عن الندوة العلمية الدولية التي نظمتها الرابطة المحمدية للعلماء بالمغرب، أيام: 10-12/جمادى الثانية/ 1428هـ- 26-28/يونيو/2007م/ط 2007/1م/دار أبي رقراق للطباعة والنشر/المملكة المغربية.

والتطبيق، والخامس؛ بعنوان: السياق وتعليل الأحكام: أسباب النزول والورود نموذجا، للدكتورة ريحانة الينـدوزي، والسـادس؛ بعنـوان: إعمـال السـياق واعتبـاره في الـدرس القـرآني، للـدكتور محمـد السيسـي، والسـابع؛ بعنـوان: السـياق وأهميتـه في سـلامة الاسـتدلال وتحديـد مطلـوب الخـبر، للـدكتور أنـس وكـاك، والثامن؛ بعنوان: خطة السياق ومحاولة تطبيقها على النص الحديثي، للدكتور محمد خروبات.

وقـد كانـت الاسـتفادة مـن هاتـه المجموعـة، متفاوتـة؛ بحسـب الأهميـة، وقـرب المأخـذ، ووحـدة الموضوع.

ولا يمكـن أن يقـال: إن مـا في هـذه المجموعـة الضـخمة مـن بحـوث في غـير هـذين المحـورين لم أسـتفد منهـا، بـل هنـاك بحـوث كـما في المحـور الثـاني، والـذي هـو بعنـوان القـراءة السـياقية عنـد الأصـوليين: قـراءة في معهود العرب عند الشاطبي، للدكتور يحيى رمضان، استفدت منه فيما يتعلق بمعهود العرب، وهكـذا بحـث الدكتور حميد الوافي، والذي بعنوان: المعنى بين اللفظ والقصد في الوظائف المنهجية للسياق.

ر-السياق اللغوي، وأثره في فقه الحديث النبوي، حديث: (من تقرب إلي شبرا تقربت إليه ذراعا) نموذجا، د.ياسر أحمد الشمالي[1]، وقد نوه فيه صاحبه بأهمية السياق اللغوي-وهو أحد قسمي السياق- ، معتبرا أنّ مراعاة اللغة العربية وقواعدها، مع الاهتمام بالأساليب النحوية والبلاغية، في حالة من تكامل الصـورة الكليـة، ونظـم الكلام،كفيـل بإزالـة تلـك القـراءات المجتـزأة، والـتي تعتمـد علـى ظـواهر الألفـاظ والكلمات.

والحقيقة: أنّ هذه البحوث-كما ذكرت- ما هي إلا مقتطفات لم تستجمع جذورها، وإشارات لم يقتنص جوهرها، ثم إنّ القضية كما ذكر الدكتور التّخيفي لم تعط حقّها من البحث توسعا، وتفصيلا، وتمثيلا.

النّوع الثاني: وهو عبارة عن دراستين أكاديميتين:

الأولى بعنوان: أثـر السـياق في توجيـه شـرح الأحاديـث عنـد ابـن حجـر العسـقلاني، أحمـد الأسطل، رسالة ماجستير، غزة، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب،2011م.

وقد تناولت هذه الدراسة موضوع السياق بشكل عام، من حيث مفهومه وأقسامه، ونظرات أهل العلم -بمختلف مشاربهم-؛ تجاه أهميته، واهتمامهم به، والشيء الجميل في هذا البحث هو أن مؤلفه

(1) البحث منشور في مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، علوم الشريعة والقانون، مجلد 38، ع 1، 2011م.

تطرق إلى بيان الآثار التي تنبني عن إعمال السياق في مجالات متعددة؛ ابتداء من الجمل البسيطة التركيبية، موظفا في ذلك كل أنواع السياقات، غير أنه حصر عملية بيان الآثار؛ من خلال الاعتماد على عَلَم واحد من أعلام الشروح الحديثية؛ وهو شيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.

غير أنّ الملاحظ على هذا الجهد، غلبة الصنعة اللغوية عليه، ولا تثريب عليه في ذلك؛ إذ التخصص يجعل من الباحث ينزع إلى ذلك مجبرا، والطبيعة للموضوع أخاذة، وعلى كل حال؛ فاستفادتي من هذا البحث؛ قد اقتصرت على بعض الجوانب، خصوصا ما يتعلّق بمأخذ اللغة وما ينضاف إلى ذلك من متعلقات السياق الحالي والمقامي.

والثانية بعنوان: السياق وأثره في فهم الحديث النبوي: دراسة نظرية تطبيقية، محمد عبد الله السوالمة، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، آب 2013م.

وقد تناول فيها الباحث موضوع السياق الحديثي من خلال خمسة فصول؛ الأول: جعله لبيان مفهوم السياق وأقسامه وأهميته، والثاني: لبيان الحاجة إلى السياق وضوابط إعماله، والثالث: لبيان أثر السياق في فهم نصوص السنة وتحليلها، وتوجيه معانيها، والرابع: لبيان أثر دلالة السياق في شروح كتب الحديث، والخامس: لبيان أثر السياق في دفع الشبهات والإشكالات عن الأحاديث الصحيحة.

والملاحظ على هذا البحث؛ من خلال ما أثاره من إشكالية؛ أنه تقصد بكلامه أحد طرفي الإخلال بدلالة السياق، ودليل ذلك عند قوله: " ..وهذا الفهم لا يتم إلا وفق سياق النص الذي ورد فيه، فكم من حديث صحيح أنكره المبطلون، وأثاروا حوله الجدل والشبه، ولو أنهم أنعموا النظر في سياقه، وحاولوا فهمه فهما صحيحا؛ لما تخبطوا في ضلالهم"[1].

والحقيقة؛ أن الإخلال بهذه الدلالة اقتحم حياضه طائفتان، الأولى التي ذكر وَسْمَها الباحث الطالب، والثانية ما يسمّى ويدعى بالظاهرية الجدد، وهما وجهان لظاهرة واحدة، لا يمكن أن تبحث بمعزل عن بيان الإخلالين، وإن كان أحدهما أشدّ من الآخر، والبلوى واحدة.

ومما يلحظ أيضا على هذا الجهد المبارك؛ أن الباحث حصل له تداخل بين بعض الفصول، فالفصل الثالث: والذي عنونه بأثر السياق في فهم نصوص السنة وتحليلها، وتوجيه معانيها، والفصل الرابع؛ والذي جاء بعنوان: أثر دلالة السياق في شروح كتب الحديث، ليس بينهما فرق في المحتوى إلا من حيث عموم واتساع الفصل الرابع.

(1) السياق وأثره في فهم الحديث النبوي، ص 2.

الباحث لم يول اهتماما بمقتضيات السياق الخارجي، فلم نر عنوانا بارزا لقضية أسباب الورود، وأهميتها في تحديد المعاني، وخصوصا الوقوف على مرادات المتكلم، وهكذا القول في بيان أثر البعدين الزماني والمكاني في توجيه المعاني وبيان الدلالة.

والباحث أدمج أثر السياق في عملية التفسير، مع بيان بعض مظاهر اهتمام الأئمة بالسياق واعتنائهم به، مما أدى فعليا إلى احتلال قضية مظاهر اعتناء الأئمة بالسياق مساحة من البحث كبيرة، كان بالإمكان أن يفرد جزء منها؛ لبيان بعض الآثار المهمة لدلالة السياق.

والباحث أيضا لم يظهر من خلال فصول بحثه، وعناوين مباحثه؛ اعتناؤه ببيان المدارس الحداثية المختلفة، وكيف تناولت أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، وما هي المنطلقات التي دفعتهم لهذا النوع من التفسير، وهذا فيما أرى في غاية الأهمية، وإن كان الباحث قد خصص مبحثين؛ عنون الأول بأثر السياق في دفع انتقادات المعاصرين للأحاديث الصحيحة، والثاني في بيان أثر السياق في دفع إشكالات فهم الحديث النبوي، غير أنه غير كاف، ولا يمكن أن يتغافل عن ركن أصيل في موضوع بحث كهذا.

تبقى الإشارة إلى أوجه التداخل والاختلاف بين الرسالتين باختصار- وإن كان العنوانان متطابقين- وسيكون ذلك من خلال النقاط التالية:

1-أن إشكالية الباحث يكتنفها شيء من الغموض، مما برر ذلك التداخل الذي أشرت إليه فيما سبق.

2-أن محتوى الفصل الأول من بحث السوالمي، والأول التمهيدي من بحثي بينهما تشابه إلى حد كبير، غير أني لم أستطع الاطلاع على تفاصيل بحث السوالمي، لأني لا أملك نسخة من الرسالة كاملة إلا وريقات حصلتها من موقع الجامعة.

2-أن جزء غير قليل؛ من مظاهر اهتمام الأئمة بالسياق، وبعض الآثار المرتبة على عملية إعمال السياق، خصوصا تلك التي تتعلق ببعض المباحث اللغوية؛ كحروف المعاني، ودلالة الاشتراك، يكاد يكون هناك تقارب كبير بين الرسالتين فيها.

3-ومع هذا؛ فبين الرسالتين بون شاسع، لا من حيث التناول، ولا من حيث المنهجية، ولا من حيث وضوح الإشكالية، وإجادة الإجابة عنها في تضاعيف البحث، ومن ثم؛ فإن التشابه بين الرسالتين إنما هو في العنوان، أما المحتوى فلا[1].

الثاني: القسم الثاني عبارة عن دراسات تتصل بالقرآن الكريم في غالبها:

يقول الدكتور عبد المحسن التخيفي: " غالب الدراسات حول السياق كانت متجهة نحو آيات القرآن المجيد، وأمّا الأحاديث النّبويّة؛ فلم تحظ بدراسات مستقلة للوقوف على أثر معرفة السياق في فهم معنى الحديث النبوي وتحليله..." [2].

أ-أثر السياق في فهم النص القرآني، د. عبد الرحمن بودرع.

ب-المقام والإفادة من الخطاب الشرعي، د/ إسماعيل الحسني[3].

ت-السياق في الاصطلاح التفسيري، مفهومه ودوره الترجيحي، محمد إقبال عروي.

ث-دلالة السياق وأثرها في توجيه المتشابه اللفظي في قصة موسى عليه السلام، دراسة نظرية تطبيقية (رسالة ماجستير بأم القرى/ السعودية، إعداد: فهد بن شتوي الشتوي).

المنهج الذي سأتبعه في الدراسة:

وقد لجأت في دراستي هاته إلى اتباع مناهج علميّة متنوعة، أجملها فيما يلي:

1-المنهج الوصفي، ويظهر ذلك؛ حين أنقل ظاهرة من الظواهر العلمية المختلفة؛ كمفردة السياق ودورانها عند أئمة الحديث، سواء على المستوى المنهجي، أو على مستوى الشرح والتفسير، أو عند الكلام على مظاهر اهتمام الأئمة والمحدثين بظاهرة السياق مثلا.

2- المنهج التحليلي، ويظهر ذلك في خضم الحديث عن بعض الظواهر، والخلوص إلى تفكيك معانيها، والتعليق عليها بما يتناسب وطبيعة الظاهرة، وهو الذي سيكون غالبا على البحث.

---

(1) أتكلم عن هذه الرسالة، وأنا إلى حد اللحظة لم تصلني الرسالة كاملة، وإنما اجتهدت في بيان ما يتصل بها من خلال وريقات، تضمنت فهرسا للموضوعات، مع المقدمة، وملخص الرسالة، وجدت ذلك على موقع مكتبة الجامعة الأردنية، على العنوان التالي: https://theses.ju.edu.jo/Show_Abstract.aspx?par1= JUA0737619?page=3

(2) دلالة السياق وأثرها في فهم الحديث النبوي من خلال تطبيقات الأئمة ص 56-57.

(3) مجلة الإحياء عدد 26.

3- المنهج النقدي، وأبرز ما أتناوله في البحث بالنقد، هو تلك الفهوم التي نشأت عن أصحاب الفكر الحداثي، أو أتباع الظاهرية الجدد؛ حيث سيكون الدرس منصبا عليهما، لبيان عوارهما، وموضع الخطأ في تفسير النصوص النبوية عند التناول والتحليل.

4- المنهج الاستقرائي، وهو جانب مهم تتلمس مظاهره في تتبع بعض الأمثلة التي يظهر من خلالها مدى تفعيل الأئمة نظرية السياق في فهم السنة، والتتبع يكون من خلال كتب الشروح بأنواعها.

خطة البحث العامة:

قسمت بحثي إلى مقدمة، وفصل تمهيدي، وثلاثة فصول وخاتمة، وأدرجت تحت كل فصل مباحث، وضمنت المباحث مطالب، والمطالب فروعا، ومسائل، وتقييدات، وحاولت أن يكون تقسيمي متوازنا، وموضوعيا قدر الإمكان.

بدأت بالفصل التمهيدي، وقد جعلته كمدخل مفاهيمي للكلام حول مفهوم السياق، وذكر أقسامه وأنواعه.

وقسمت (**الفصل التمهيدي**) إلى مبحثين، عرضت في (المبحث الأول) منه لتعريف السياق لغة واصطلاحا، وقسمته إلى مطلبين، يتضمن(المطلب الأول) منه تعريف السياق في اللغة، ويتضمن(المطلب الثاني) منه تعريف السياق في الاصطلاح.

وفي (المبحث الثاني) تناولت أقسام السياق، وقسمته إلى مطلبين أيضا، يتضمن (المطلب الأول) منه التعريف بسياق المقال، وذكر أنواعه، و(المطلب الثاني)سياق المقام وأنواعه.

أما(**الفصل الأول**) فتناولت فيه المسائل النظرية التي أصّلت بها مسائل السياق، وقد عنونته بـ(مظاهر اهتمام الأئمة والمحدثين بالسياق، وأثر ذلك في الفهم الصحيح)، وضمنته مبحثا تمهيديا، وأربعة مباحث: فـ(المبحث التمهيدي) ذكرت فيه (أهمية مراعاة السياق في فهم الخطاب الشرعي)، وتحته مطلبان: (المطلب الأول) تضمن الكلام على اهتمام الأئمة والأصوليين بالسياق ورعايته، و(المطلب الثاني) ذكرت فيه مظاهر اهتمام الأصوليين بالسياق.

و(المبحث الأول) تناولت فيه (تقسيم السنة وتتبع أحواله صلى الله عليه وسلم) وضمنته سبعة مطالب: (المطلب الأول) ذكرت فيه (تبويب السنة وترتيبها بالنظر إلى السياق)، و(المطلب الثاني) ذكرت فيه(معرفة مخارج الحديث وتحديد مراتب الرواة)، و(المطلب الثالث) ذكرت فيه (النظر إلى

الحديث باعتباره جملة نصية واحدة)، و (المطلب الرابع) تناولت فيه (معرفة زيادة الرواة بعضهم على بعض)، و(المطلب الخامس) ذكرت فيه (الحديث المسلسل ومحافظة الراوي على أداء الحديث بسياقه)، و (المطلب السادس) ذكرت فيه (ضبط الراوي في أدائه ألفاظ الحديث) وهكذا (المطلب السابع) كان متضمنا (لتتبع أحوال النبي صلى الله عليه وسلم الجبلية، وما كان منها من قبيل التشريع، أو من قبيل العادات).

و(المبحث الثاني) جعلته للكلام في العناية بأسباب ورود الحديث، وضمنته ثلاثة مطالب:(المطلب الأول) ذكرت فيه(تعريف أسباب ورود الحديث)، و(المطلب الثاني) في (أقسام الحديث من حيث سبب الورود)، و(المطلب الثالث) في (علاقة أسباب ورود الحديث بالسياق).

و(المبحث الثالث) تناولت فيه علم مبهمات الحديث وعلاقته بالسياق، وضمنته خمسة مطالب (المطلب الأول) ذكرت فيه (تعريف الإبهام لغة واصطلاحا)، و(المطلب الثاني) ذكرت فيه (أهمية معرفة المبهم في الحديث وفوائده)، وفي (المطلب الثالث) ذكرت (أقسام المبهمات)، وفي (المطلب الرابع) تناولت (أنواع المبهمات)، وذكرت في (المطلب الخامس) (علاقة علم المبهمات بالسياق).

و(المبحث الرابع) جعلته لبيان عناية الأئمة بالبعدين الزماني والمكاني، وضمتنه (ثلاثة مطالب): (المطلب الأول) في (التعريف بالبعدين الزماني والمكاني ومجالاتهما)، و(المطلب الثاني) ذكرت فيه (ضوابط اعتبار البعدين الزماني والمكاني في الحديث النبوي)، و(المطلب الثالث) في (علاقة معرفة البعدين الزماني والمكاني بالسياق).

وأما (**الفصل الثاني**)، والذي جعلته للدراسة التطبيقية التي أظهرت من خلالها أثر السياق بقسيمه في جودة الفهم، تناولت فيه (تطبيق أثر السياق المقالي والمقامي في فهم الحديث)، وضمنته أربعة مباحث، يتضمن (المبحث الأول) منه (سياق المقال تطبيقات نموذجية من بعض كتب الشروح الحديثية)، وضمنته خمسة مطالب: (المطلب الأول) في (أثر السياق في توجيه دلالة الصيغة الصرفية) و(المطلب الثاني) ذكرت فيه(أثر السياق في توجيه دلالة حروف المعاني)، و(المطلب الثالث) جعلته في بيان (أثر السياق في توجيه دلالة الحذف)، و(المطلب الرابع) في (أثر السياق في توجيه بعض الظواهر اللغوية)، و(المطلب الخامس) ذكرت فيه(جمع أحاديث الباب الواحد، وأثر سياقها في توجيه الدلالة).

و(المبحث الثاني) تناولت فيه(سياق المقام تطبيقات نموذجية من بعض كتب الشروح الحديثية)، وضمنته ثلاثة مطالب:(المطلب الأول) ذكرت فيه (أثر عادة المتكلم وقصده، والمخاطب، وطبيعة

الخطاب في توجيه المعنى)، و(المطلب الثاني) ذكرت فيه (أثر أسباب ورود الحديث في توجيه دلالة الحديث)، و(المطلب الثالث) في (أثر البعدين الزماني والمكاني في توجيه دلالة الحديث).

و(المبحث الثالث) ذكرت فيه (اعتبار السياق في عملية الفهم عند الصحابة)، وضمنته ثلاثة مطالب، ذكرت في (المطلب الأول) (تحديد معنى الصحابي)، و(المطلب الثاني) ذكرت فيه (حجية أقوال الصحابة واجتهاداتهم)، و(المطلب الثالث) تناولت فيه (مخالفة الصحابي لما رُوي من الحديث واعتبار ذلك بالسياق).

و(المبحث الرابع) تناولت فيه (ضوابط التعامل مع دلالة السياق) وضمنته أربعة مطالب: (المطلب الأول) تناولت فيه (ضابط اعتبار لغة العرب)، و(المطلب الثاني) ذكرت فيه (اعتبار حالة المخاطِب وقصده)، و(المطلب الثالث) تناولت فيه (اعتبار حالة وطبيعة النص الحديثي)، و(المطلب الرابع) تناولت فيه أيضا (اعتبار كلية التحليل).

وأما (**الفصل الثالث**) فتناولت فيه مدى إعمال السياق في دراسات المحدثين، وآثار ذلك على السنة، وضمنته مبحثين، (المبحث الأول) ذكرت فيه (مظاهر إعمال السياق في دراسات بعض المحدثين)، وضمنته مطلبين(المطلب الأول) ذكرت فيه (تحديد مصطلح المحدثين)، و(المطلب الثاني) جعلته للكلام في (ذكر بعض فهوم المحدثين التي اعتمدت السياق).

و(المبحث الثاني) تناولت فيه(مظاهر إهمال السياق في دراسات المحدثين)، وضمنته أربعة مطالب(المطلب الأول) ذكرت فيه(الجذور التاريخية للتأويلية الحديثة)، و(المطلب الثاني) للكلام على (الحداثيين العرب والمنطلقات المنهجية التي اعتمدوها في تفسير النصوص)، و(المطلب الثالث) في ذكر(مظاهر إهمال السياق في الدراسات الحداثية)، و(المطلب الرابع) تناولت فيه(مظاهر إهمال السياق في الدراسات الحديثية المعاصرة).

أدوات المنهج المتبع:

اعتمدت في كتابة هذا البحث على النموذج الأكاديمي، واتبعت الطريقة المعروفة فيه، وذلك فيما يتعلق بالقضايا التالية:

1-كتابة الآيات القرآنية:

أ-اتبعت في كتابة الآيات الرسم العثماني، برواية حفص عن عاصم، وإذا تكررت الآية نفسها في مواضع متعددة، فإني ألتزم بكتابتها على النحو المذكور –غالبا- في المرة الأولى فقط.

ب- أكتب اسم السورة، ورقم الآية في هامش الصحيفة التي ذكرت فيها الآية، إلا المقدمة؛ فلم ألتزم ذلك، حيث نُقِل التهميش من الحاشية إلى صلب المقدمة.

ج- رتبت الآيات في الفهارس على حسب ورودها في المصحف.

2- كتابة الأحاديث وتخريجها:

أ-التزمت تخريج الحديث من مصادره الأصلية؛ فإن كان في الموطأ أو في الصحيحين، أو في أحدهم اكتفيت بذلك.

ب- غالبا ما أذكر الحكم على الحديث إن كان خارج الصحيحين، أو الموطأ، وأعتمد في تصحيح الحديث أو تضعيفه، على الأئمة النقاد المعتبرين، وأكتفي أحيانا بتخريج الحاكم، أو الترمذي، أو من وصف كتابه بالصحة؛ كابن خزيمة، وابن حبان، وغيرهما على ذكر الحكم.

ج- خرجت كل الأحاديث الواردة في البحث، ولم أتوسع في التخريج، إلا إذا كان الأمر يستدعي ذلك.

د-اقتصرت في الجانب التطبيقي من الرسالة، على ذكر نماذج لأحاديث تمثل بعضا من الآثار التي أسهمت آلية السياق في إعادة إنتاجها على نحو مفهوم ومعتبر.

هـ- التزمت في فهرس الأحاديث بترتيبها على حسب حروف الهجاء.

و- وعلى هذا الأساس؛ فإن فصول هذا البحث ومباحثه جاءت متوازنة إلى حدّ ما، إلا ما كان من الفصل الثاني؛ فإنّ الطول النّسبي الذي وجد فيه، سببه طبيعة المسائل التي تطرقت إليها، ولأنّ الجانب التطبيقي فيه ألجأني إلى التوسع لما لذلك من أهمية قصوى.

3- توثيق الأقوال والنقول:

أ-قمت بتوثيق الأقوال من مصادرها، ولم آل جهدا في الحرص عند النقل على التثبت من المصدر، والعزو إليه.

ب-فإذا نقلت نقلا مباشر من مصدر معروف، فإني أضع ذلك النقل ضمن هذه الإشارة: " "، وإن كان النقل غير مباشر؛ فإني لا ألتزم ذلك.

ج-أحيانا أنقل بواسطة، ويكون السبب صعوبةَ الوصول إلى المصدر أو المرجع، أو فقدانه فيما توفر لديّ من مراجع.

4-التهميش والتوثيق:

أ-اقتصرت في توثيق المصدر على ذكر المؤلف والكتاب، والصحيفة، وأرجأت باقي معلومات النشر إلى فهرس المصادر والمراجع.

ب-عند اختلاف الطبعات، فإني أنص على ذلك في الهامش عند ذكر المصدر موضع الاختلاف، وإلا جعلت ذلك في فهرس المصادر والمراجع.

5- تراجم الرجال والأعلام:

أ-أترجم لمن ذُكِر في البحث من الأعلام المعاصرين فقط.

ب- اقتصرت في الترجمة على ذكر اسم العَلَم، واسم عائلته، وسنة وفاته، وأحيانا بعض مؤلفاته.

6- بعض الرموز والاختصارات المستخدمة في البحث:

أولا: اختصرت كثيرا اسم المصدر والمرجع، أو أحذف اسم المؤلف، أو أذكره باسم مؤلفه:

أ-فأذكره باسم مؤلفه، كشرح القسطلاني، أي: إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري.

وأحيانا، باسمه المشهور؛ كعمدة القاري، للإمام بدر الدين العيني.

ب-اختصر اسم الكتاب، لشهرته، فأقول: الفتح، أي: فتح الباري، لابن حجر.

ج-وأحيانا أذكر اسم الكتاب دون مؤلفه، لاشتهاره به، فأقول: عمدة القاري. لمؤلفه العيني.

د-ألجأ دائما بالنّسبة للبحوث التي تنضوي تحت مجلة، أو ندوة؛ إلى ذكر البحث بعنوانه الكامل، ثم أشير إلى مصدره في البحث، وفي فهارس المصادر والمراجع؛ بقولي: [ندوة 2]، أو [ندوة 4] بالنسبة لأعمال ندوتي دبي، أو [مجلّة الرابطة] بالنسبة لأعمال ندوة المغرب، معتمدا على تثبيت ذلك في المقدمة كالآتي:

- أعمال النّدوة العلمية الدولية/ الرابطة المحمدية للعلماء/المملكة المغربية، بتاريخ: 26-28/جوان 2007م.

- أعمال الندوة العلمية الثانية، بعنوان: الحديث الشريف وتحديات العصر/ كلية الدراسات الإسلامية/دبي/ 28-30/مارس/ 2005م.
- أعمال الندوة العلمية الدولية الرابعة، بعنوان: السنة النبوية بين ضوابط الفهم السديد، ومتطلبات التجديد/كلية الدراسات الإسلامية والعربية/دبي/20-2009/4/22م.

ثانيا: هنالك رموز استعملتها في هذا البحث، وهي كالآتي:

أ-وضع قوسين مزخرفين هكذا: ﴿ ﴾ للتنصيص على الآية.

ب- وضع قوسين مزدوجين هكذا: « » للتنصيص على الأحاديث النبوية.

ج-وضع أقوال الصحابة وآثارهم، وأقوال أهل العلم المنقولة نقلا مباشرا، ضمن هذه الإشارة: " ".

د-وضع معلومات تخريج الحديث (الجزء، والصفحة، ورقم الحديث، ضمن معكوفين هكذا: [ ]، أو وضعها لبيان معنى كلام، أو تصحيحه، أو إضافة يقتضيها المقام.

م- الحرف: (ط) أرمز به إلى طبعة الكتاب.

ل- أرمز إلى الكتاب الذي ليس فيه معلومات الطبعة: (د.ط)، والذي ليس فيه معلومات نشر: (د.م)، والذي ليس فيه تاريخ النشر: (د.ت).

ك-أشير إلى الكتاب إذا كان محققا بالرمز:(ت:).

ن- أضع خطا هكذا: ـ تحت العبارات التي أراها تمثل أهمية تتصل ببحثي.

7-بالنسبة للشواهد الشعرية، أقوم بعزوها إلى أصحابها من خلال الدواوين الشعرية، وكتب الشروح، والمصادر الأصلية.

8- أعرف بالأماكن والبلدان من الكتب المعتمدة إن وجدت.

9- أعرف بالفرق والملل والنحل الواردة في البحث.

وأخيرا ذيلت الرسالة بعدة فهارس فنية، تسهل للقارئ الرجوع إلى المطلوب من غير تكلف أو عناء، ملتزما في ترتيبها حروف المعجم خلا فهرس الآيات؛ فإن ترتيب الآيات فيه بحسب ورودها في

المصحف، ثم عقدت (**الخاتمة**)، والتي أثبت فيها نتائج البحث التي وصلت إليها، وذكرت بعض التوصيات والاقتراحات.

10- الفهارس العلمية والملاحق:

وقد جعلتها في عشرة أنواع:

أ-فهرس للآيات القرآنية.

ب-فهرس للأحاديث النبوية.

ج-فهرس للآثار.

د-فهرس للكلمات والمصطلحات الغريبة.

هـ-فهرس للأعلام.

و- فهرس للأشعار.

ز-فهرس للفرق والمذاهب.

ح-فهرس للمصادر والمراجع.

ط-فهرس تفصيلي للموضوعات.

وختاما: هذا ما زبره قلمي، وكتبه يراعي؛ فإن أصبت؛ فالتوفيق منه وحده سبحانه، وإن أخطأت؛ فمن عثرات نفسي، وكثرة إهمالي.

والشكر لفضيلة الدكتور حميد قوفي على ما منّ به عليّ من توجيهات، وتصويبات، فله مني الجزيلَ من الشكر، ولا يكافئ على الإحسان إلا ربّه، وهو موصول لفضيلة الدكتورة حكيمة حفيظي كذلك.

وصلى وسلّم على النبي الأحمد، والرسول الأمجد؛ محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ذوي السلطان الأرفع، والمقام الأروع، وعلى من تبع هديهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.